الأمم المتحدة

E/CN.5/2012/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدم من مؤتمر القيادة الدومينيكية واتحاد راهبات المحبة، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2012/1.

091211 091211 11-59769 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يعيش، حالياً، ١,٤ بليون من سكان العالم البالغ عددهم ٧ بلايين نسمة على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وتخصص الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم، سنوياً، ٢٣٦ دولاراً في المتوسط للشخص الواحد للنفقات العسكرية. وفي اجتماع غير رسمي مع الشباب في نيويورك في عام ٢٠١٠، ذكر الأمين العام، بان كي - مون، أن العالم ينفق في كل عام، ١,٤ تريليون دولار على الأسلحة، وهو ما يمكننا بجزء صغير منه الحد من الفقر، وتمويل المدارس، وتوفير الرعاية الصحية، وحماية البيئة؛ وأن سنة واحدة من الإنفاق العسكري العالمي يمكن أن تمول ميزانية الأمم المتحدة على مدى ٧٣٢ سنة. ووفقاً لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، يقدر أن يكون حجم الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠١٠ قد بلغ ١,٦٢ تريليون دولار. وهذا يمثل زيادة بنسبة ١,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٩ وزيادة بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠١.

وتنص المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب، عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح. وقد أهمل كل من أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء نفسها هذه المسؤولية، فساهموا بشكل مباشر في تفشي الفقر في العالم وعدم الاستقرار المزمن الذي يقوض أي جهود لإحلال سلام حقيقي. ولا يمكن أن يكون هناك التزام جدي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر دون معالجة الإنفاق العسكري العالمي وتأثيره المباشر سواء في البيئة أو في الناس الفقراء.

الأهداف الإنمائية للألفية

في الفقرة ٨ من إعلان الأمم المتحدة الألفية، تعهد زعماء العالم بأنهم لن يدخروا جهدا في سبيل تخليص شعوبهم من ويلات الحروب، وبأنهم سيسعون إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل. ويقدر أن تحقيق الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع سيتطلب ١٠٢ بليون دولار سنويا. وتقدر التكلفة السنوية لتحقيق الأهداف الثمانية كلها ٣٢٩ بليون دولار. وهذا المبلغ يقل عن خُمس المبلغ الذي ينفق حالياً كل سنة للأغراض العسكرية.

تغير المناخ

حان وقت الربط بين الإنفاق العسكري وبين القضاء على الفقر وظاهرة تغير المناخ العالمي الذي لا يسهم في الفقر العالمي فحسب وإنما يهدد سلام الأرض وشعوبها وأمنهما. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة CAN البحرية، وهي منظمة بحثية غير ربحية، فإنه عندما يتغير المناخ تغيرا ملموسا أو تتدهور الأحوال البيئية إلى حد لا تتوافر معه الموارد الضرورية، فقد تشتد الضغوط على المجتمعات إلى حد الانهيار أحيانا.

وتشمل الآثار الفاجعة لتغير المناخ في أجزاء سريعة التأثر بالفعل في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط زيادة في الأمراض وفي تدفقات الهجرة، إضافة إلى انخفاض حاد في كل من إنتاج الأغذية وتوافر المياه النظيفة. وفي نهاية المطاف، من شأن هذا أن يؤدي إلى تزايد العنف مع تزايد التنافس على الموارد الشحيحة ولجوء الحكومات إلى العمل العسكري للحفاظ على السلام. ولكسر هذه الحلقة المفرغة، تحتاج الحكومات إلى الاستثمار في تنمية شعوبها من خلال البرامج الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، والزراعة المستدامة، والبنية التحتية. ونظراً للعلاقة بين الفقر وتغير المناخ العالمي، يتعين على الحكومات أيضا أن تدرك أن أقل البلدان قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ هي التي ستكون أشد البلدان تضررا على نحو فاجع. ولذلك على الحكومات التي لديها الموارد اللازمة لتمويل التكيف مع تغير المناخ داخل بلدانها بأن تفعل ذلك، وأن تساعد البلدان الأشد تأثرا في جهودها الرامية إلى التخفيف من التأثير السلبي لتغير المناخ على حياة شعوبها. ويجب خفض الإنفاق العسكري الحالي وإعادة تخصيص الموارد بغية توفير التمويل اللازم للتخفيف من تأثير تغير المناخ والتكيف معه.

التنمية ونزع السلاح

تبرز وثائق الأمم المتحدة العلاقة المتكاملة بين التنمية ونزع السلاح والأمن. فمن الضروري أن تكمل برامج نزع السلاح والتنمية بعضها البعض. ذلك أن الحرب والتهديد بالحرب لا يقيمان عالماً أكثر أمناً وإنما ينشئان ثقافة العنف والخوف التي تدمر الحياة والبيئة، ولا يسهمان كثيرا في خلق شعور بالأمن.

وفي عصر أدت فيه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض في الإنفاق العام على التنمية الاجتماعية، تواصل الدول زيادة نفقاتها العسكرية. ووفقاً لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، فإن الإنفاق العسكري في البلدان التي تتوافر بيانات عنها، قد زاد بنسبة ٦٥ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٩. وكانت الزيادة واضحة بشكل خاص بين أكبر الاقتصادات، النامية والمتقدمة على السواء، فقد زادت ١٦ من الدول الـ ١٩ في مجموعة العشرين من إنفاقها العسكري بالقيمة الحقيقية. ووفقاً لتقرير منظمة منتدى السياسة العالمي

لعام ٢٠١١، تنفق منظمة الأمم المتحدة وجميع وكالاتها وصناديقها نحو ٣٠ بليون دولار سنوياً، أو حوالي ٤ دولارات لكل ساكن واحد من سكان العالم. وهو مبلغ صغير جداً مقارنة مع معظم الميزانيات الحكومية وأقل من ٣ في المائة من الإنفاق العسكري في العالم. ومع ذلك، ما فتئت الأمم المتحدة تواجه على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن صعوبات مالية مما دفعها إلى تخفيض الإنفاق على برامج هامة في جميع المجالات، حتى مع قيام ولايات جديدة.

ومما يعزز الأمن القومي أن تكون التنمية الاجتماعية أولوية في برامج العمل الوطنية. وعلما بأن استمرار التركيز على الإنفاق العسكري باعتباره وسيلة لتوفير الأمن، على الصعيدين الوطني والعالمي، هو أمر لا يتعاطى مع الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن بالنسبة إلى العديد من شعوب العالم. وتشمل هذه الأسباب النقص في الغذاء، والسكن، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والحصول على الرعاية الصحية، والفرص التعليمية، فضلاً عن الآثار السلبية لتغير المناخ.

المرأة والنزاعات المسلحة

تشكل النساء ٧٠ في المائة من فقراء العالم وهن يتأثرن بشكل غير متناسب بويلات الحرب. والنساء اللاتي يبقين في المنزل لرعاية الأطفال، ويعنين بمحاصيلهن يتعرضن بشكل متزايد للاغتصاب والموت في القرى والمدن التي يجري فيها القتال. ورغم أن الاتفاقات الدولية تحظر استهداف المدنيين أثناء المغامرات العسكرية، فغالباً ما يكون المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال منهم هم ضحايا العنف وأحيانا على أيدي الذين يُفترض أن يقوموا بحمايتهم.

بناء ثقافة السلام

تقوم ثقافة السلام على قاعدة قوامها احترام حقوق كل إنسان وكرامته. ووفق تعريف الأمم المتحدة، فإن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع نشوب الصراعات بمعالجة أسبابها الجذرية لحل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والدول. فحقوق الإنسان وثقافة السلام متكاملان: فحيثما هيمنت الحرب والعنف، تبددت إمكانية ضمان حقوق الإنسان؛ وفي الوقت نفسه، فإن من دون حقوق الإنسان، بكافة أبعادها، لا يمكن أن توجد ثقافة للسلام.

ومن أجل إنهاء الحروب والصراعات العنيفة، التي تستخدم بشكل غير متناسب الموارد الوطنية والطبيعية، يستلزم الأمر نقلة نوعية تقرّ بالقواسم المشتركة بين الناس، وتشدد على الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية.

التوصيات

لذلك نوصي الدول الأعضاء بما يلي:

- تجديد التزامها بالمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، وتكليف مجلس الأمن بأن يقدم إلى الدول الأعضاء خُططاً لإنشاء نظام لتنظيم التسلح
- إعادة تخصيص نسبا كبيرة من ميزانيات الدفاع للقضاء على الفقر والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته
- فرض ضريبة للسلام والتنمية على تجارة الأسلحة لحشد الموارد من أجل القضاء على الفقر
- دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية في البرامج الوطنية
- تجديد التزامها بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن

ملاحظة: تؤيد البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وأبرشيات القديس يوسف، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، واتحاد المحاميات الدولي، والمؤسسة الآسيوية لخدمات وأبحاث الأسرة والثقافة، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، ومنظمة يونانيما الدولية.